" منهاج تعليم علم الاجتماع وآفاقه التنموية تجاه قضايا الإعاقة " (من منظور أساتذة المادة في التعليم الثانوي)

د. فداء إبراهيم المصري*

ملخص الدراسة :

تُبين لنا هذه الدراسة البحثية عبر ما تطرحه من منطلقات تنموية، ما يحققه تدريس مادة علم الاجتماع في المرحلة الثانوية، من أدوار تثقيفية تجاه الطلاب وفق العملية التربوية المُمنهجة للمتعلمين. إذ تعرفهم على مفهوم الإعاقة وحيثياتها وتنمي لديهم الأطر المعرفية تجاه قضايا المعوق وأطر دمجه في مجتمعه. فمن خلال البناء التعليمي نحقق الكثير من الأهداف السلوكية والمعرفية والإجرائية لبُنية المجتمع عبر بناء ثقافي فكري يشمل أفراده تجاه القضايا والمظاهر الاجتماعية المحيطة بهم، ولا سيما تجاه تقَبل فكرة تكوين السلوك الاجتماعي الفاعل لذوي الاحتياجات الخاصة ضمن مجتمعهم، وبناء علاقات اجتماعية سوية مع أقرانهم من الأصحاء.

الكلمات المفتاحية: التثقيف؛ التنمية البشرية؛ التوعية؛ الإعاقة؛ المعرفة العلمية؛ مادة علم الاجتماع.

Résumé

Cette étude de recherche nous montre comment l'enseignement de la sociologie dans le cycle secondaire effectue un processus de développement chez l'apprenant, et comment il contribue à jouer des rôles culturels au sein du groupe à travers une méthode éducative bien systématisée. Cette discipline l'initie au concept du handicap et développe chez lui les différents savoirs (les compétences cognitives) concernant les questions des handicapés et les processus de leur intégration dans la société. Ainsi, en enseignant cette matière, on peut réaliser plusieurs objectifs comportementaux et cognitifs chez l'élève pour aboutir à une bonne construction de la société et cela se traduit à travers une édification culturelle et cognitive des individus les sensibilisant aux problèmes et aux phénomènes sociaux qui les entourent surtout en ce qui concerne la formation d'un comportement social efficace envers ceux qui ont des besoins spéciaux dans leur milieu et la façon de développer chez eux le goût des relations sociales avec les autres.

Mots clés : Education, Développement d'humanité, **S**ensibilisation, Handicap ou Invalidité, Les connaissances scientifiques, matière de sociologie.

مقدمة:

إن تأمين حقوق المعوق لا يمكن أن تتم إلا من خلال وجود خلفية ثقافية واجتماعية تعترف بدور المعوق وحقه في المشاركة ببناء مجتمعه ضمن وسطه المحلي، انطلاقاً ما تتضمنه"أهداف التنمية البشرية المستدامة" وهذا ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة حول أهمية تأمين حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة؛ " إذ تؤكد أهمية إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة ذات الصلة[1] ". وهذا ما يتطلب تعزيز رؤية مجتمعية تجاه المعوق كشخص مستقل له كيانه الإنساني، والخروج من الرؤية البالية السابقة حول سيادة نظرة الشفقة والرحمة لهذه الفئة، والتي تُصنِفها **بالفئة العاجز**ة الغير قادرة على المبادرة أو الاستقلالية، تبعاً لعجز جسدي أو عضوي لديها. وأكثر ما يزيد ألم المعوق ومعاناته تلك النظرة التي تُشعره بالعجز من قبل

* أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية الفرع الثالث. fidamasri4@gmail.com f_masri2000@yahoo.com

[1] الأمم المتحدة : " **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** والبروتوكول الاختياري " ، فقرة (ز) من الديباجة ، ص: 3.

محيطه المباشر الذي يتفاعل فيه. وبالتالي فإن أي تغيير إيجابي يستهدف واقع المعوق وظروفه الحياتية والمعيشية لا بد أن ينطلق من البنية الأساسية لتركيبة المجتمع الثقافي الداخلي تبعاً لآلية التثقيف الاجتماعي وما تطاله من تعديل البناء الاجتماعي الداخلي ككل، وذلك بواسطة نشر ثقافة تقبل الإعاقة وبث الوعي حول تقبل المعوق اجتماعياً في كافة ميادين المجتمع ومؤسساته؛ كمواطن له كيانه وشخصيته القادرة في بناء مجتمعه المحلي. بدءًا من اكتساب (المعوق) المفاهيم الثقافية ضمن المؤسسات التربوية التعليمية كافة حتى الجامعية منها، وانتهاءً بتأمين الدور المهني ضمن المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية. مروراً بتوفير الأنشطة الترفيهية والبنيوية المجتمعية؛ مع توفير له جميع أشكال التنشيط الاجتماعي عبر المراكز التنموية التي تعنى بشؤونه.

ولعل أهم هذه المؤسسات التثقيفية؛ تكمن بتلك التي تساعده على تحقيق ذاته وطموحاته، أي من خلال المؤسسات التعليمية التي تسمح له منذ الصغر بتطوير شخصيته وتفعيل قدراته وتجاوز حدود إعاقته والانطلاق كعنصر مستقل داخل مجتمعه، فضلاً عن دور هذه المؤسسات الهام تجاه تعديل الخلّفية الثقافية الاجتماعية للمعوق إزاء أقرانه من المواطنين؛ وذلك انطلاقاً من المنهج التربوي المعتمد لديها بالنسبة إلى مختلف المواد الدراسية المعتمدة، خاصةً خلال المرحلة الثانوية. حيث يتم بناء الذهنية الثقافية للمتعلمين تجاه قضايا مجتمعهم خلال هذه المرحلة التعليمية الهامة ، لما تُحدثه من تكوين الوعي الفكري لدى الطالب، وما سوف ينعكس إيجاباً في سلوكياتهم ومواقفهم تجاه حاجات مجتمعهم.

وقد عمدَ النظام التعليمي اللبناني إلى توفير متطلبات التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة أسوةً بالمجتمعات الغربية الداعمة لحقوق الإنسان وقضاياه، نذكر على سبيل المثال المجتمع البريطاني الذي يؤكد بأن " تعليم المعاقين هو في أولويات الحكومة البريطانية، فهناك برنامج مستمر لضمان تعليم الأولاد ذوي الحاجات الخاصة في المدارس مما يؤمن تواصل الأطفال مع زملائهم أصحاء الجسد. أما الأولاد ذوو الإعاقات الحادة فإن تعليمهم يتم في مراكز خاصة دون مقابل. كما تساعد خدمة توظيف المعاقين على إيجاد وظائف له[2]". وقد بدا هذا الاهتمام في لبنان خجولًا ـــــ أسوةً بباقي البلدان النامية ـــــ"في الحقيقة بأنه لا يزال النظام التربوي في عدد كبير من البلدان يستبعد ذوي الحاجات الخاصة من برامجه أو الاكتفاء بتقديم خدمات متواضعة في مراحلها الأولية" [3]. والجدير بالذكر هنا أن ثمار التعليم سوف تنعكس إيجاباً على واقع ذوي الاحتياجات الخاصة، فكلّما تقدمت في متابعة تحصيلها الدراسي، كلّما توفر لها الفرص الأمثل في بناء الذات وبناء مستقبلها أسوةً بباقي الأفراد. بالتالي فإن التحصيل الجامعي للفئات ذوي الاحتياجات الخاصة ينطلق من المراحل التي تسبقه، أي من خلال مرحلة التعليم الثانوي وما يسبقها من مراحل دراسية تتمتع بخصائص تربوية خاصة بها.

وهذا ما استدعى المعنيين ببناء الإستراتيجيات التربوية بشكل متدرج عبر مراحل التعليم آخذة بعين الاعتبار الأسس التربوية المناسبة إلى دمج المعوَّق في النظم التعليمية، أو بناء منهجية تعليمية تستهدف تقبل التلاميذ الأصحاء فكرة دمجه في صفوفهم التعليمية. حيث يتم تحقيق هذا الهدف من خلال اهتمام المعنيين بهذه القضية التي بدأت تتنامى بشكل صارخ مع مستجدات ومتطلبات العصر الراهن؛ وما تتضمن من اعتماد "تخطيط تربوي" يستهدف بناء المناهج التعليمية وما تحتوي عليه من وحدات دراسية تناسب جميع الفئات التعليمية عبر المناهج والبرامج التربوية المعتمدة من قبل المؤسسات التعليمية اللبنانية،وذلك بما يتلاءم مع الحاجات والمستجدات العالمية والفعلية للمجتمع الذي يحيط بالطلاب الثانويين.

من هنا نتساءل حول " ما هي طبيعة الدور التنموي والتثقيفي (لمادة علم الاجتماع) المعتمدة في المرحلة التعليم الثانوي؛ كجزء من المنهج التربوي المعتمد في النظام التعليم اللبناني، تجاه قضايا

---

[2]مؤتمر الشراكة لتطبيق حقوق المعوقين ، برعاية الرئيس الجمهورية أميل لحود ، عُقد بتاريخ 25-27 تشرين الأول 1999، تنظيم اتحاد المقعدين اللبنانيين وإتحاد جمعيات المكفوفين في لبنان، ص 9.
www.lphu.com/AR/down/reportunion.doc

[3]رنا محمد عوادة: " الإعاقة والتأهيل المجتمعي" ، ورقة عمل بحثية مقدمة إلى المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار في الضفة الغربية ، 14-15\آذار \2006، جامعة بيرزيت ، ص: 5.

الإعاقة وحقوقها من منظور أساتذة المادة في القطاع الرسمي؟ " مع العلم أن هذه المادة قد تم اعتمادها في النظام التعليمي مؤخراً مع بدء تطبيق المناهج التعليم الجديدة في لبنان، أي تم تدريسها لأول مرة خلال العام الدراسي 1999- 2000. من هنا يتشكل موضوع بحثنا هذا، الذي يسلط الضوء على طبيعة التثقيف المستهدف في نفوس المتعلمين كجزء أساسي في بنية النسيج الاجتماعي الداخلي المستقبلي للمجتمع اللبناني، عن طريق ما تعززه هذه مادة أثناء تناولها قضايا الإعاقة؛ وما تحققه من انعكاسات تنموية مجتمعية. مع العلم بأن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الحديثة التي لم يسبق دراستها سابقاً وفقاً لهذا المضمار البحثي.

وبالتالي فإن بحثنا هذا يتناول فكرة تحليل محتوى مادة الاجتماع ومنهجها، عبر تسليط الضوء على طبيعة الدور التثقيفي الذي تحققه هذه المادة في نشر قضايا الإعاقة وما تتضمنه من عناصر تنموية تنعكس تجاه المجتمع المحلي؛ وفقاًلمنظور أستاذ مادة علم الاجتماع. فيتم إثارة طبيعة القضايا التي تطرحها المادة وما تمارس من أدوار تنموية حول تثقيف المتعلمين وإحداث التوعية المتعلقة بـ"قضايا الإعاقة"، وتعزيز في نفوسهم أطر الدمج الاجتماعي الكلي للمعوق ضمن بنية المجتمع. بدءًا من أهداف الألفية الثالثة للتنمية البشرية. ومن أبرز المفاهيم الأساسية التي يتضمنها بحثنا هذا:

- **التثقيف** ، Education ويقصد به زيادة في المعلومات لدى فكر الإنسان، وما يحدثه من اغناء ذهني ووعي تجاه قضية معينة أو واقع ما وفق هذا المعنى "
- فهو يمكن أن يستخدم لتوصيل معارف أو معلومات عن آخر الاختراعات العلمية أو لنشر الأعمال الثقافية أو لنشر الوعي الصحي والاجتماعي"[4].
- **التنمية البشرية** developpement d' humanité : وهي تخطيط مبرمج من أجل تلبية حاجات الإنسان وتحقيق أهدافه وتأمين حاجاته والحفاظ على كرامته وحقه بالرفاهية والعيش بأسلوب لائق؛ وذلك بواسطة الإنسان نفسه حسب أولياته. ويعرّفها البروفسور محمد مراد بأن "التنمية البشرية محورها الإنسان، حيث تهدف إلى رفع مستوى الحياة إلى الحد اللائق بالإنسان من حيث هو عضو فاعل في المجتمع"[5]
- **التوعية**، Sensibilisation: "يمكن القول أن التوعية عن العملية التي تشير إلى اكتساب الفرد وعياً حول أمر ما أو أمور بعينها ، وتبصيره بالجوانب المختلفة المحيطة بها. وبالتالي فإن التوعية تهدف في بؤرة اهتمامها إلى التوجيه والإرشاد للتزود بالمعرفة وإكساب واكتساب الخبرة. ويمكن القول أن التوعية تشير إلى مدى التأثير في إنسان أو جماعة أو مجتمع لقبول فكرة أو موضوع ما"[6].
- **الإعاقة:** Handicap ou Invalidité : يُشير هذا المفهوم إلى كل شخص عاجز جسدياً أو عقلياً نتيجة قصور ما، وتحت تأثير عاهة أو إعاقة معينة سواء بدنية أو ذهنية، تَجعله بصورة مغايرة عن الوضع الطبيعي للإنسان الصحيح جسدياً. وما يتضمنه هذا المفهوم من صور للعجز يصيب المعوق؛ نتيجة وجود خلل ما يؤثر في حركة الفرد وممارسته الحياتية المختلفة أي من ذوي الاحتياجات الخاصة.وتشير د. **عائشة يكن** بأن هذا المفهوم يعني " أن في المجتمع أفراداً لهم احتياجات خاصة تختلف عن باقي أفراد المجتمع. وتتمثل هذه الاحتياجات في برامج أو خدمات أو أجهزة أو تعديلات"[7].

---

[4]موسى جواد الموسوي، وآخرون: "الإعلام الجديد، تطور الآداء والوسيلة والوظيفة"، جامعة بغداد،سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، كتاب الأول، طبعة الإلكترونية الأولى، 2011ص: 98.

[5] محمد مراد: " التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية)"، باحث وأستاذ جامعي، ندوة بتاريخ 11\6\2011، ص: 1.

[6]نمر فريحة، " في كلمته بعنوان "مشروع الكتاب المدرسي الوطني" مقدمة كتاب الاجتماع السنة الثانية فرع الأدبي، رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء ، الدكوانة في 2 حزيران 1999.

[7]عائشة يكن: " دور الجامعات في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة التحديات والإمكانيات في ضوء معايير الجودة"، بحث منشور في مجلة الجنان العلمية محكمة – فصلية، العدد الثاني، دار المنى للطباعة والنشر، 2011، ص: 243.

- **المعرفة العلمية** Les connaissances scientifiques : ويتضمن هذا المفهوم كافة أشكال الرموز ومعاني والتصورات والآراء والمعارف تجاه فهم الظواهر المحيطة بالفرد أي تشمل " كل العمليات العقلية عند الفرد؛ من إدراك وتعلم وتفكير وحكم يصدره الفرد وهو يتفاعل مع عالمه الخاص."[8]وبالتالي تشير إلى الفهم المعمق وما يحتويه من تطوير ملكة التفكير لدى الفرد ؛ فضلاً عن ما يتم إحداثه من تغييرات فكرية لرؤياه وتصوراته العقلية. وفقاً لما ينتج عنه من مكتسبات وحقائق حول فهم الأمور وإدراك طبيعتها وكينوناتها حسياً وذهنياً " ولا يخفي أهمية القوانين العلمية، فهي تساعد على التفسير الغموض الذي يصاحب بعض الظواهر والوقائع ، ويكشف الأسباب المؤدية لحدوث بعضها، وتساعد على حل المشكلات الطبيعية والاجتماعية التي تواجه الإنسان..."[9] .
- **مادة علم الاجتماع**، Sociologie : تُعد مادة دراسية أُدرجت في المنهج التعليمي الثانوي مع اعتماد النظام التعليمي الجديد منذ العام الدراسي 2000، وما تضمنه هذه المادة من قضايا تطال منهج علم الاجتماع وظواهر اجتماعية تسود المجتمع.

[8]مؤيد سعيد السالم، " تنظيم المنظمات" – دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام – دار الكتاب الحديث، عمان – الأردن – د. ط. ، 2002 ،ص184.

[9] عبد الغني عماد : " المعرفة العلمية والبحث السوسيولوجي" ، عميد سابقلمعهد العلوم الاجتماعية- الجامعة اللبنانية ورقة بحثية إلكترونية، ص:3.

الفصل الأول
خصائص المنهجية لمادة علم الاجتماع.

يطرح منهاج مادة علم الاجتماع في النظم التعليمية للمرحلة الثانوية العديد من القضايا الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها، تبعاً لطبيعة تدرج هذه المادة حسب المحاور والفصول الدراسية المعتمدة في المادة.إذ؛ تم انجاز الكتب المتعلقة بمادة علم الاجتماع على السنوات الثلاث من قبل المركز البحوث والإنماء التربوي؛ الذي اقتصر عبرها على أهداف هذه المادة وقضاياها وفقاً للحاجات العلمية والتخصصات الفكرية المعاصرة بما يتناسب مع مستجدات العصر. على أمل تحقيق " النجاح في الانتقال خطوةً خطوةً إلى اكتساب مادة علمية صحيحة وعصرية، بوسائل تربوية متطورة، وبمنهجية حديثة تشجع التفكير والبحث الشخصي، وتؤدي إلى اكتساب مهارات ومواقف أخلاقية ووطنية ترسخ الانتماء إلى الوطن وتعمق الشعور الإنساني" [10].

فمع بناء محتوى الكتاب المدرسي المتعلق بهذه المادة فقد أُخذ بعين الاعتبار الأهداف العامة، والتي تتعلق بالبنية الثقافية العُليا للمجتمع، وفي الوقت عينه الأهداف الخاصة أيضاً؛ بما يتلاءم مع الشروط التربوية العلمية لخصائص هذه مادة ومعطياتها الفلسفية ومتطلباتها المنهجية. وبناءً عليه تم تنظيم محاور الكتاب المدرسي وتسلسله المنطقي المتدرج أخذين بعين الاعتبار الخصائص الذهنية للمتعلمين وقدراتهم الاستيعابية عند إعداد الكتاب المدرسي لهذه المادة وفق مستويات ثلاث. حيث يتحقق لدى المتعلمين المكتسبات العلمية وتنمي النقد الذاتي، وتبني الحسّ البحثي العلمي لدى الفئات المستهدفة؛ وذلك حسب منظور أساتذة هذه المادة ومكوناتهم الفكرية لخصائص هذا العلم. ووفق ما تتضمنه هذه المادة من المعرفة العلمية حسب توزع المحاور الدراسية تبعاً للقضايا والظواهر التي تُثيرها.

أولاً، المكوّنات العلمية لعلم الاجتماع خلال تناوله الإعاقة:

تسعى مادة علم الاجتماع عبر منهاجها إلى تحقيق المعرفة العلمية لدى المتعلمين بمختلف الصعد والجوانب بما تطاله من محاور وفصول دراسية تباعاً؛ إذ تقتصر على تناول الفئات المهمشة وخصائصها ومنها فئة الإعاقة ضمن فصول مستقلة. مما يتيح لها بناء الخلفية الثقافية للمتعلمين انطلاقاً من تكوين لديهم المعرفة العلمية التي تبثها تجاه المتعلمين حول قضايا الإعاقة؛ وفقاً لما تتناوله عبر الفصل من إثارة هذه القضية وحاجاتها وحجم انتشارها ضمن المجتمع اللبناني.
إذ، يتحقق ذلك بشكل تدريجي عبر ما تحدثه من تغيرات فكرية بشكل منهجي وعلمي ضمن النسق الاجتماعي السائد داخل الصف الدراسي الواحد. انطلاقاًمن محاولة تشكيل منهجي لبنية الطالب الذهنية وإغنائها فكرياً ومعرفياً؛ تجاه قضايا المعوقين وهمومهم ومتطلباتهم وعناصر دمجهم في المجتمع. وهذا ما ينعكس بشكل مباشر على تكوين الخلفية الثقافية المحلية لبنية المجتمع الداخلي وبناء النسق المجتمعي تجاه تقبل فكرة دمج المعوق اجتماعياً ومهنياً كفرد مستقل.
إذ يتم تحقيق كل هذه المكتسبات من خلال ما يتضمنه الكتاب المدرسي (لمادة علم الاجتماع) المعتمد _ من مواضيع وقضايا اجتماعية متنوعة؛ يُثيرها بشكل شامل أو بشكل جزئي _فيخلق وعياً جماعيّاً شاملاً،انطلاقا من محاولة هذه المادة أن تحدثه من وعي ضمن هذا النّسق المحلي المصغّر، فيكاد أن يُغطي بنيان المجتمع بشكل كلي. خاصة عندما تُحدث التثقيف الفردي والوعي الجماعي حول ما يتعلق بقضية الإعاقة التي تشكل محور اهتمام هذه الدراسة فيتحقق مكون أساسي للتنمية الحقة. فعلى ضوء التنظيم الدقيق لهيكلية الكتاب المدرسي ومحاور قضاياه الاجتماعية الذي يعرضها، فإنها تتوزع على

[10] الموسوعة الحرة، ويكيبيديا الإلكترونية،http://ar.wikipedia.org/wiki

السنوات الدراسية بشكل يحقق أهدافها العلمية المرجوة من بث المفاهيم المعرفية وإحداث المكتسبات العلمية في ذهنية المتعلمين؛ مما يُعزز لديهم عناصر التنمية البشرية من أسس التمكين الفردي، والوعي، وتحقيق مبدأ العدالة المجتمعية، وتفعيل المبادرة الفردية كلها تجاه قضايا المعوق وتحقيق احتياجاته.

والجدير بالذكر هنا ما تتضمنه هذه المادة التعليمية من مكوّنات معرفية أساسية نفصلها لاحقاً؛ على ضوء مضامين الكتاب المدرسي وتوزيعه للمحاور والقضايا المطروحة في المنهاج الدراسي المُعتمد لديه؛ وبشكل خاص خلال مرحلة الدراسية الثانوية الثانية بفرعيه الأدبي والعلمي :

1- الحقائق العلمية Les faits scientifiques

تقتصر المادة في محتواها على نشر الحقائق العلمية الكامنة وراء إنتاج الفلاسفة وعلماء الاجتماع في نظرياتهم وطروحاتهم الفكرية البحثية؛ وقد أقدم عليها المفكرون أثناء تناولهم القضايا الاجتماعية المتنوعة، وما تتضمنه من معرفة علمية متنوعة؛ بحيث لا يتضمن التعميم وفقاً لما ثبتت صحته مع تطور الظروف زماناً ومكاناً؛ كون الحقائق العلمية تتعرض دائماً إلى التغّير والتبدل حسب ما تسفر عليه نتائج البحث المستمر. ومن أهم الحقائق العلمية التي تبثها المادة أثناء ما تطرحه من قضايا تتصل بالإعاقة وظروفها؛ تلك التي تستعرض حدود انتشار الإعاقة عبر رصد النسب الإحصائية عالمياً ومحلياً. رصد احتياجات االمعوَّق وما تطاله من تبدلات نجمت عن تطورات اجتماعية فرضت نفسها، تبعا لاعترافات دولية بحقوق هذا الفرد كمواطن له دوره تجاه مجتمعه. كما تبين هذه المادة الدراسية للمتعلمين، بروز نوع من التفاوت المجتمعي تجاه تطبيق مبادئ حقوق المعوق المطبقة بين البلدان المتقدمة والبلدان الفقيرة النامية.

ففي الوقت الذي نجد انحسار لمعاناة المعوق في البلدان الغنية المتطورة جراء تحوّل دورهم اجتماعياً من فئة عالة على المجتمع إلى فئة منتجة ذات طاقة حيوية تستطيع أن تهتم بشؤونها وشؤون المحيطين بها. ويتم بالتالي الاستفادة من طاقاتها وقدراتها إذا ما توفرت لها الفرص المناسبة من التعليم ولا سيما التعليم الجامعي والتخصص العلمي بشقيه المهني والأكاديمي،فتنعكس نتائجه إيجاباً على تحقيق مبادئ التنمية البشرية. محققة بذلك حقوق المعوق بكافة الميادين لا سيما الحق المهني، في الحصول على فرص عمل يتناسب مع شكل إعاقتهم الجسدية. انطلاقاً من نظرة مجتمعية بنّيوية ترى بأن الإعاقة لا تحد من قدرات هذه الفئة البشرية كنشطاء فاعلين قادرين على الاكتفاء الذاتي ومساهمين في خدمة مجتمعه وتنميته بكافة الأصعدة. بالمقابل تبين لنا هذه المادة القصور الكبير للبلدان النامية في تحقيق هذا التقدم التي حققته البلدان المتقدمة على صعيد رؤية المجتمع للمعوَّق وحقوقه.

فضلاً عن استعراض الكتاب الدراسي لمادة علم الاجتماع عددا من قضايا معرفية أخرى تتصل بحقوق المعوَّق؛ منها ما تتصل بحقوق المعوق، ومنها ما تستعرض عليهم دور المجتمع المدني والأهلي في دمج هذه الفئة وتأمين احتياجاتها المختلفة من خدمات مختلفة إنسانية، وسكنية، وتعليمية، وصحية ورعائية. مع الإشارة إلى أشكال الرعاية المجتمعية الرسمية التي توفرها الدول كافة ولاسيما الدولة اللبنانية؛ للفئات ذوي الإعاقة المختلفة انطلاقا من مصادقتها على بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن ضمنه حقوق المعوَّق.

2- المفاهيم العلمية، Les concepts scientifiques

تعمل مادة علم الاجتماع على تكوين المتعلم ذهنياً من خلال تعزيز بعض المفاهيم العلمية لديهم والمتعلقة بالإعاقة، انطلاقاً من المحاور التي تتضمنها طبيعة هذه المادة الدراسية وخصائصها. والمقصود بالمفهوم العلمي هو ذلك الاكتساب المعرفي للأشياء تبعاً لبناء عقلي ينتج عن إدراك العلاقات بين الظواهر والأحداث والأشياء لغرض تنظيمها، وتصنيفها في أصناف أقل عددا منها. ومن أبرز المفاهيم التي تعززها هذه المادة أثناء تناولها الفصول الدراسية المتعلقة بهذه القضية، تلك التي تتصل بمفهوم الإعاقة، أشكالها، الظواهر المرافقة لانتشارها، حقوق المعوَّق، دمج المعوَّق، تمكين المعوَّق، تنمية قدرات المعوَّق، برامج تنشيطية لقدرات المعوَّق، سياسات حمائية مجتمعية لدمجه.

3- التعميمات العلمية، Généralisation scientifique

يقتصر التعميم العلمي على أحكام عامة وفق ما يتضمنه من عبارات ومواقف وجمل يربط بين مفهومين أو أكثر على أساس الصفة المشتركة بينها، أو على أساس الدوافع والسببية فيما بينهم. ومن أهم التعاليم العلمية الموجهة عبر فصول هذه المادة تلك التي تتصل بضرورة تأمين حقوق المعوق المختلفة من أجل ضمان أفضل اندماج له في وسطه المحلي. ولعل أهم الحقوق التي تبينها المادة للطالب؛ تلك التي تتصل بتوفير حق التعلم للمعوق في المؤسسات التعليمية كافة الرسمية والخاصة، الأمر الذي يشكل الركن الأساسي لاستثارة وعي المجتمع وأفراده تجاه تقبل فكرة التفاعل الاجتماعي مع هذه الفئة البشرية. كذلك وجوب تعديل المناخ الاجتماعي المحلي في رؤيته للمعوق، من شخص عاجز يثير الشفقة والعاطفة إلى شخص مستقل لا يثير الشفقة، ولا الاشمئزاز حتى ولا الدونية. وذلك؛ بواسطة توفير كافة العوامل التي تساعد على تحقيق دمج المعّوق بمختلف ميادين الحياة. انطلاقاً من استشهادات حية لأفراد معوقين أثبتوا الجدارة والتفوق العبقري؛ متجاوزين حدود إعاقتهم الجسدية؛ عندما توفر لهم أسباب العطاء والتدخل الاجتماعي المناسب لحاجاتهم في مجتمعهم المحلي، وأيضاً عبر توفر له شبكة العلاقات الاجتماعية وعناصرها المحيطة بهم.

4- المبادئ العلمية، les principes scientifiques

تعمل المادة على بث وتعزيز بعض المبادئ العلمية العامة كدور الدولة وتشريعاتها تجاه استقلالية المعوّق ودمجه اجتماعيا، توفير الشروط التربوية من أجل تأهيل قدرات المعوق تعليماً في بنيان النُظم التعليمية. فضلاً عن مبادئ أخرى التي تقتصر على سلسلة مواقف تعليمية مرتبطة بالمفاهيم العلمية التي تصف الظاهرة أو الحدث وصفاً نوعياً. كما تبين محتوى المادة أهم الدراسات العلمية التي تناولت الإعاقة وأسس التنمية المجتمعية تجاه هذه الفئة حسب استعراض نتائجها البحثية على شكل مستندات في فقرة خاصة " هامش " الفصل في الكتاب المدرسي المعتمد لمادة علم الاجتماع؛ وذلك من أجل تبيان المنطلقات العلمية ومبادئها البحثية أثناء تناولها الظواهر الاجتماعية كافة ولا سيما الظواهر المتصلة بالإعاقة ومنطلقاتها الفلسفية والفكرية.

5- القواعد العلمية،Les règles scientifiques

يقصد بالقاعدة العلمية سلسلة مرتبطة من المفاهيم التي تصف الظاهرة أو الحدث وصفاً كمياً ونوعياً. ومن خلال المادة هذه فإنه يتسنى للطلاب التعرف على قواعد عديدة تتصل برصد حالة الإعاقة وحدود انتشارها عالمياً ومحلياً وربطها بأهمية توفير حقوق هذه الفئة التي تتنامى بفعل الأحداث والأزمات المجتمعية بشكل عام. مع تناول بعض القواعد الأخرى كأشكال الإعاقة، مسبباتها، أسس التفاعل معها، والذي يتنوع بما يتناسب مع شكل الإعاقة وطبيعتها. بالوقت عينه يتضمن الفصل معطيات تتعلق بأساليب وصف الظاهرة، وأسسها المنهجية في رصدها ميدانياً وذلك في سبيل تحقيق أهداف الدراسة الموضوعية. محققة بذلك بناء القواعد والأسس العلمية والتفكير المنهجي لدى المتعلم أثناء تناول الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية معينة.

6- القوانين العلمية، Les lois scientifiques

يقصد بها سلسلة مرتبطة من المفاهيم التي تصف الظاهرة أو الحدث وصفا كمياً في صورة علاقة رياضية. أي ان القانون يشكل بنية النظام الداخلي لطبيعة العلاقات الفردية والجماعية. ومن أبرز القوانين التي تتعرض إليها المادة في فصولها تلك التي تتصل بحقوق المعوق، والتشريعات المدنية والرسمية لتأمين هذه الحقوق انطلاقاً من معايير دولية التي تفصل بعض مواد الدستور المتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما تعرض المادة أهم القوانين المتصلة بالمكتسبات التي حققها المعوق اللبناني تجاه حصوله على بطاقة المعوق، والتي تمنح بموجب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية الصادر عام 1995، وما يكفله هذه القانون من حصول هذه الفئة على امتيازات رعائية تعليمية واستشفائية خاصة بهم.

7- النظريات العلمية، les théories scientifiques

حيث تُشير إلى جملة من تصور ذهني مفترض مُتكامل يوضح العلاقة بين مجموعة من الحقائق والمفاهيم والمبادئ والقواعد والقوانين لتفسير ظاهرة ما. وعليه فإن أهم النظريات التي تعمل عليها المادة خلال تناولها قضايا الإعاقة تلك التي تقتصر على تفعيل أسس التكافل الاجتماعي للمجتمع من

أجل تحقيق حاجات المعوق وتفعيل قدراته وتنمية ملكاته الإبداعية، ضمن نسيج اجتماعي متماسك، يشكل عنصراً فاعلاً لا عنصرًا متطفلًا على من حوله. كما تعزز المادة بعض النظريات الأخرى التي تتعلق بضرورة التدخل الاجتماعي من قبل الوسطاء من أجل توفير أسس احتياجات المعوق حسب طبيعة الحاجة المناسبة لحدود الإعاقة الجسدية أو العقلية الذي يعاني منها. فضلاً عن طرح نظريات ثقافية تجاه ضرورة تحويل ذهنية المجتمع ونظرته للمعوق وأوضاعه، من نظرة تحكمها الشفقة أو النفور الذي يعزز لدى المعوق مشاعر التمييز والعجز والنقص؛ إلى نظرة اجتماعية تحكمها التفهم والدعم والاحتضان والاستقلالية عبر تحقيق مكامنه الاستقلالية الذاتية، التي تعزز لديه مشاعر الاندماج والمشاركة دون أي استخفاف لقدراته وطاقاته.

ثانياً، أهمية علم الاجتماع تجاه نشرها ثقافة الإعاقة :

تُعدْ تدريس مادة علم الاجتماع؛ مادة حيوية بما تتناوله في مضمون كتابها المعتمد وعبر منهاجها من قضايا اجتماعية وظواهر منتشرة في مجتمعنا. والذي يـُثيرها أستاذ المادة ضمن الحصص الدراسية وما يسودها من روح التفاعل والتواصل الفكري بينه وبين المـُتعلمين؛ وما ينعكس في تبدل المواقف والاتجاهات الفردية القيمية لدى المتعلم أثناء الحصة الدراسية التي تطال العديد من المواقف التعليمية، والتي تنعكس إيجاباً على رؤية المتعلم وتصوراته للأمور التي تحيط به. إذ يتحقق ذلك بواسطة المفاهيم التي تطرحها المادة في سياق المحاور والفصول المتدرجة على سنوات دراسية ثلاثة خلال المرحلة التعليم الثانوي. التيمن خلالها يتم غَرس الكثير من المفاهيم الحقوقية والتنموية المجتمعية في نفوسهم حسب طبيعة هذه المادة ومضمونها. فنلحظ بأن لهذه المفاهيم التي تطالها محاور هذه المادة، لها الدور الكبير والبالغ الأهمية تجاه بناء الفكر العلمي لدى الطلاب؛ وما تحققه من توجيه لذهنيتهم الثقافية والتي سوف تنعكس بشكل أو بآخر؛ في سلوكياتهم وممارساتهم الاجتماعية المختلفة ولا سيما عبر الفصول المتعلقة بالإعاقة ومعطياتها الفلسفية والفكرية والمظاهر الاجتماعية والسلوكية المتعلقة بها، والتي تثيرها في نفوس المتعلمين وآرائهم حولها.

1- **المنطلقات الفلسفية لمادة علم الاجتماع :**

إن السرّ الكبير وراء أهمية هذه المادة يكمن من خلال منطلقاتها وفلسفتها التي تعكسها في حياة المتعلمين، وعلى ضوء ما تُحققه من غايات وأهداف تربوية متعددة. إذ يلحظ التربوين النتائج التي عكستها طبيعة هذه الحصة الدراسية في تعزيز المفاهيم الثقافية لدى الطلاب الثانويين،حسب ما تعززه لديهم من معايير تربوية وأسس فكرية تعكسها فلسفة هذا العلم الحيوي. ومن أبرز منطلقاتها الفلسفية نوجزها فيما يلي:

1. تلحظ هذه المادة الفلسفة المعاصر لأسس التدريس المُنظم والمُنشط، والذي يقوم على الدور الفاعل للمتعلمين وما يحققه من مواقف ايجابية يكتسبونها أثناء العملية التعليمية. وذلك من خلال تناولها القضايا التي تثير الجوانب الحياتية، مع استهداف جميع الفئات الإنسانية وخاصة فئة المعوقين. حسب ما تُثيرها من حقائق ووقائع اجتماعية قابلة للتعديل أو التغيير بفعل التحولات الاجتماعية المختلفة.
2. كما تقوم فلسفتها على مبدأ أن المتعلم كفرد له ميوله وحاجاته ورغباته، وبالتالي تستهدف مواقفه وإهتماماته وما تُثيره من بناء ذهني لملكته الفكرية الإبداعية.
3. تؤكد هذه الفلسفة على ضرورة اكتساب المتعلمين الاتجاهات والقيم الوطنية والإنسانية، ولا سيما الحسّ الإنساني تجاه حماية الفئات المهمشة وتفعيل السلوك التطوعي تجاه خدمتهم؛ محققة بذلك عناصر التنمية للموارد البشرية.
4. تنمية الميول العلمية والمهارات لدى الفئات المستهدفة تجاه القضايا الاجتماعية المحيطة بهم، مع تنمية شخصيتهم المستقلة حول ما يتبنوه من مواقف خاصة بهم تجاه المظاهر الاجتماعية المنتشرة في مجتمعهم بشكل عام وقضايا الإعاقة بشكل خاص.
5. تؤكد المادة عبر فلسفتها على الأهمية الكبرى في وجوب تعديل النسيج الثقافي المحلي المستقبلي بما تتضمنه من تحولات قيمية ومجتمعية تحت تأثير مستجدات العصر، وأيضاً

عبر ما تغرزه من مفاهيم وبناء ثقافي في فكر الطلاب الثانويين، وتهيئة البنية الفكرية المستقبلية وفقاً لما تتمتع به طبيعة هذه المادة كعلم تراكمي بَناء .

6. تنطلق فلسفة هذه المادة من منطلق أساسي إذ تعتبر معطياتها تشكل جزءًا هامًا وفاعلًا من الثقافة العامة المحلية للبنية الداخلية، كعلم يؤثر بالمجتمع ويتأثر به.
7. التأكيد عبر فلسفتها إلى أن المحتوى يشكل وسيلة وليس غاية؛ بحيث تحدد بأن الغاية من تدريس هذه المادة هي تربية المتعلمين وإعداد سلوكهم العلمي في كيفية مواجهة مشاكلهم الحياتية ومشاكل المجتمع ككل. عبر بناء أسس النقاش العلمي الجاد والبناء وذلك من خلال إستراتيجية التدريس المنطقي والمنهجي أثناء نقل الطلاب الثانويين من أسلوب اليقين إلى أسلوب الشك في دراستهم للظواهر الاجتماعية وقضاياها وتعميمها على المجتمع، لما يتصف به هذا العلم من الشمولية والتعميم، وبناء رؤية واضحة لديهم للإصلاح المطلوب تجاه تنمية مجتمعهم وتطوير بنيته الإصلاحية المرجوة.

2- أنواع المفاهيم التي تعززها المادة تجاه قضية الإعاقة:

تعرض المادة عبر فصولها الدراسية المطروحة؛ قضية الإعاقة وما تتضمنه من أسس ومفاهيم علمية مرتبطة بها، بدءاً من التعريف العام المتصلة بحدود هذا المفهوم وكينوناته الفلسفية، إنتهاءاً بالقضايا التي تثيرها المادة حول حقوق المعوق واكتساباته الاجتماعية وأسس دمجه ضمن وسطه المحلي المباشر، بشكل متدرج عند تعاطيها لهذه المفاهيم وفق الشكل التالي:

أ –مفاهيم بسيطة : وهي المفاهيم التي تشتق من المُدركات الحسية لشكل الإعاقة ووضعها ومظهرها الخارجي.

ب- مفاهيم علائقية : وهي مفاهيم تشتَق من المفاهيم البسيطة، والتي تتصل بأنماط العلاقة المنتشرة ضمن وسط الاجتماعي للمُعوّق سواء ضمن انتمائه الأولي الأسري، أو ضمن انتمائه الثانوي وسط جماعات المرجع المختلفة، وما تعكسه من سلوكيات وممارسات يعيشها المعوق واقعياً.

ج- مفاهيم تصنيفية : وهي مفاهيم مشتقة من خصائص تصنيفية، عبر تناول قضية المعوق وحقوقه وفقاً للقوانين والمواثيق الدولية التي تتضمنها. وما تصنفه من أشكال مختلفة من حقوق ومكتسبات مفروضة له، وتعزز احتياجاته المختلفة الواجب تأمينها إليه، في سبيل بناء نظام اجتماعي متسق مع قضاياه، وتوفير سبل الدمج الناجح ضمن وسطه المحلي.

د- مفاهيم إجرائية : وهي مفاهيم تتضمن القيام بعملية معينة، كطبيعة البيئة التعليمية المناسبة لحدود وشكل إعاقته، طبيعة المهن المرافقة لقدراته، دور التعليم والتخصص الجامعي في تمكينه الذاتي، ودور المجتمع المحلي في توفير أرضية ثابتة للتفاعل والتأقلم مع الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وأيضاًدور الأسرة وما تتضمنه من علاقات تساعد في بناء شخصية سوية فاعلة لدى الأفراد المعوقين.

هـ- مفاهيم وجدانية: وتتضمن مفاهيم ترتبط بالمشاعر والقيم لدى المتعلمين تجاه المُعوّق ومشاعره تجاه قضاياه. وما تتضمنه من قيم أخلاقية وإنسانية مختلفة تعزز مواقفهم وبنيتهم الثقافية النفسية حول هذه القضايا والاعتراف بدور المعوق الفاعل والمستقل خارج حدود مشاعر الشفقة ومشاعر النقص تجاهه. مكونة لديهم الاتجاهات والمواقف السليمة في الاعتراف بالآخر المختلف عنهم جسدياً وضمن أطر التعايش مع جميع الحالات البشرية التي يمكن أن يصادفونها.

3- الأهداف العلمية التي تثيرها المادة عبر تناولها قضايا الإعاقة :

تقتصر مواضيع وفصول مادة علم الاجتماع على جملة من الأهداف تسعى إلى تحقيقه عبر مكوّنات كل فصل وخصائصه ونوع القضية التي يُثيرها، مع تناولها الفصل الدراسي المُتعلق بالإعاقة كجزء من المحور الذي يستعرض المُشكلات الاجتماعية، وأيضاً كفصل من المحور المتعلق بالتدخل الاجتماعي؛ فإنها تعمد إلى تحقيق أهداف عدة نوجزها فيما يلي:

1. **أهداف معرفية – ثقافية**: عبر ما تتناول من أساليب الوصف والتفسير لحالة الإعاقة، وطرق انتشارها، مع توصيف معاناتهم. بالتالي تعمَد إلى بناء فكر المتعلمين تجاه حجم الإعاقة وطاقاتها، وسبل تأمين حاجاتها، والجهات المعنية بتنشيط قضاياهم. وما تتوخاه طبيعة المادة

من بناء معرفي لدى ذهنية المتعلمين حول تحليل ظروف المُعوّق الأسري والاجتماعي، معرفة الدور الرسمي والمدني تجاه تناولها قضايا الإعاقة. الإلمام بأهم القوانين والمواثيق الدستورية انطلاقاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق المعوق بمختلف الجوانب والأصعدة. وما تتضمنه من أسس ناجعة حول تنفيذ هذه الحقوق في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حدٍ سواء. مع تعريف المتعلمين على حجم انتشار حالات الإعاقة عالمياً ومحلياً، تقصي أسبابها، نتائج توفير هذه الحقوق مجتمعياً وتنموياً. فمن خلال هذا الهدف فإنه يتسنى للمادة تحقيق دورها التثقيفي المتعلق بزيادة الوعي لدى الطلبة عبر اكتساب فكري ومعرفي يساهم في تكوين خلفياتهم الثقافية المتعلق بكيفية التعامل مع هذه الحالات وتقديم سبل المساعدة البناءة إليهم بمختلف المجالات والأبعاد المجتمعي.

2. **أهداف سلوكية – إجرائية**: وفق ما تتناول من أساليب النقاش و التنبوء لسُبل دمج المُعوّق، من خلال تأمين الخدمات الأساسية التعليمية، ولا سيما التخصصات الجامعية، وما تنمي لدى المتعلم من سلوكيات تطوعية تجاه دعم حاجات المعوق وتعديل مواقفهم واتجاهاتهم الممارسة تجاه احتياجات المعوق بشكل عام. كما تبني لديهم طبيعة التصرف والسلوك تجاه المعوق، خاصةً في حال وجود حالة ذوي احتياجات خاصة فيما بينهم. فضلاً عن ما يتم من خلال هذه المادة من تعديل خلفية الذهنية السابقة _لدى الطلاب الثانويين_عبر تحويل نظرتهم للمعوق من نظرة فرد عاجز تابع إلى نظرة فرد قادر ومستقل. وما يتضمن من تعزيز فكري لدى المتعلمين حول تفعيل قدرة المعوق، وذلك من خلال تعزيز أسس التمكين الذاتي له،والذي يستطيع عبره أن يعوض عن النقص الجسدي لديه بالتحفيز المشارك الفاعل ضمن وسطه الاجتماعي المنتمي إليه.
3. **أهداف نفسية – وجدانية**: وما تثيره المادة من مشاعر وحس إنساني لدى المتعلمين تتعلق بقضايا الإنسان ولا سيما قضايا الأفراد الأكثر حاجة لطاقاتهم ومساعداتهم ، وفق ما يتضمنه من مواقف الضبط والتحكم لمزاجيتهم النفسية ولمواقفهم تجاه رفع حس المساعدة الإنسانية لديهم. وهذا ما تؤدي إلى تحفيز طاقاتهم وإحداث وعي جماعي تجاه قضايا مجتمعهم ولا سيما تجاه مستلزمات الفئات ذوي إعاقة معينة، بفعل ما تعكسه في ضمير المجتمع مؤخراً من تحول عام يطال النسيج المحلي تجاه نظرة إيجابية لهذه الفئة كأفراد ذوي حاجات خاصة يمكن أن نوفر لهم كافة القوانين والتشريعات التي تنمي قضاياهم دون أي تمييز عن الآخرين. وتماشياً مع المواقف الدولية التي شرّعت لها منظمة الأمم المتحدة القوانين والموازنات المالية المتصلة بتطبيق حقوق المعوق التعليمية، والمهنية، والصحية، وسبل الرعاية الاجتماعية التي تتطلبها احتياجاتهم.

ثالثاً، إستراتيجية التربوية المعتمدة في الفصول الدراسية:

تحقق المادة أهدافها التي أشرنا اليها سابقاً من خلال خطة عمل ثابتة تتم ضمن النسق الاجتماعي المتمثل بالصف الدراسي وما يتضمنه من أسس للتواصل بين طرفين أساسيان أي أستاذ المادة والمتعلمين. فيعمد الأستاذ إلى نَشر نماذج عدة من الأساليب التربوية استناداً إلى إستراتيجية تربوية محددة حسب ما تم ورودها ضمن الكتاب المدرسي. ووفقاً للمنظور الفكري لدى الأساتذة فإنهم يستهدفون تعزيز أهداف تعليمية محددة حسب كل حصة وعلى ضوء المحور والفصل المطروح. وما يطاله من رؤى وخلفيات ثقافية لدى المتعلمين انطلاقا من خطوات ومنهجية التعليم الحديث؛ مما استوجب ألية تعلم محورها الطالب وليس الأستاذ، والذي يأخذ مؤخراً دور الشرطي المـُشرف على تنظيم الخطة الدراسية وتوجيه اهدافها حسب الأسلوب التعليمي المناسب لطبيعة كل محور وخصائص الفصل الدراسي. وقد تُبنى الإستراتجية التعليمية لدى أساتذة المادة على ضوء الخطوات التالية:

1. **خصائص الفصل المُعتمد**: يتوزع الفصل الدراسي المعتمد[11] في الكتاب المدرسي الرسمي حسب المحاور الموزعة في قضايا اجتماعية مختلفة. إذ؛ يتألف من عدة أقسام بشكل متدرج؛ مما يساعد الأستاذ على تحقيق أهدافه خطوةً خطوةً؛ تبعاًلرؤياه وتصوراته بما يتناسب مع أهداف المادة وغاياتها. إذ ينطلق الفصل الدراسي (الوارد في كل من الكتاب المدرسي للأول والثاني الثانوي) من قسم **"لاحظ وفكر"** وما يحققه من تقييم تشخيصي يساعد في معرفة الخلفية الثقافية للطالب تجاه ما تتضمنه من قضايا اجتماعية مختلفة، لا سيما قضية الإعاقة وما تتضمنه من مواقف وأبعاد تطال كافة الجوانب. من ثم يأتي دور مستندات الدرس للتحليل، يليه محتوى الفصل وأقسامه وفقراته، انتهاءً بقسم الأنشطة والتقييم الذاتي. بالتالي فإن هذا التقسيم المتدرج يساعد أستاذ المادة على تنفيذ أساليب عديدة من الأنشطة والحلقات النقاشية يسودها أشكال متنوعة من التفاعل تساعد في استثارة البنية الفكرية للطلبة تجاه القضية المطروحة. وأيضاً تعمل على بناء ذهني تربوي للمتعلمين الذين يشكلون البنية المستقبلية للمجتمع.
2. **مستندات الدرس ودورها:** وهي على نوعين مستندات مصورة ومستندات إحصائية أو نصوص ومقالات اجتماعية تتصل بالظاهرة المطروحة بالفصل. من خلال تحليلنا لها وجدنا أن هذه المستندات[12] تتنوع من حيث مواضيعها والرسائل التي توحي بها للمتعلمين المفروض عليهم استخدام ملكة الاستقراء الذاتي من أجل استكشاف مضمون هذه المستندات والتوصل إلى الرسائل الاجتماعية الموجهة إليهم. ومن أهم الرسائل التي تتضمنها هي:

- البنية العمرانية ودورها في زيادة معاناة المعوق وتحدياته ضمن وسطه المحلي.
- دور المعوَّق تجاه المطاليب والحقوق التي ينتزعها من المسؤولين ممايُعزز دمجه.
- أنواع الإعاقة وطبيعة انتشارها في المجتمع.
- دور التشريعات الرسمية في رعاية المعوق ولا سيما تجاه حقوقه عبر وزارة الشؤون الاجتماعية.
- دور المجتمع المدني تجاه مشاركة المعوق دون أي تمييز جنسي أو تمييز جسدي أسوةً بالأصحاء أمام القانون وتشريعات دولته.
- أشكال المؤتمرات وورش الأعمال تجاه تمكين المعوق وأسس البرامج المناسبة لهذه الغاية.
- المعوق: أهم العلاقات والسلوكيات الممارسة بحقه ومعه ضمن أسرته وضمن مجتمعه، وفقاً للنسيج الثقافي السائد .
- أنماط المراكز والمؤسسات والمنظمات التي تهتم بشؤون المعوق والمطالب التي تنادي بها من أجل توفيرللمعوق سُبل الدمج المناسب.
- كما تتناول المستندات بعض أزمات المعوق وما ترصده من مظاهر الفقر، معاناة نفسية واجتماعية يعيشها بسبب ظروف أسرية أو اجتماعية.
- تعرض أيضاً احتياجات المعوق ولا سيما التعليمية والمهنية، والزواجية.
- ترصد رؤية المعوق لذاته ورؤيته لقضاياه واحتياجاته، فضلاً عن تناول رؤية المجتمع للمعوق.
- تحتوي بعض نماذج حيّة من معوقين حققوا نجاحات كثيرة على صعيد التعليم الجامعي، أو المهني والتدخل الإنتاجي، أو الصعيد الزواجي، أو الصعيد الترفيهي الثقافي الرياضي والفني، إذ تحدوا ظروف إعاقتهم وحققوا أفضل الأدوار والمكانة الاجتماعية الهامة ضمن مجتمعهم عالمياً ومحلياً.

---

[11]يتناول الكتاب المدرسي موضوع الإعاقة ضمن فصلين في الكتاب الثانوي فرع الإنسانيات، أحدهما ضمن المحور الرابع المشكلات الاجتماعية تحت عنوان (الإعاقة- ص:152) والفصل الآخر ضمن المحور الخامس التدخل الاجتماعي بعنوان (الفئات الخاصة: المعوق- ص: 286).بحثية

[12]المستندات واردة في كتاب "التنشئة والتدخل الاجتماعي"، السنة الثانية فرع الإنسانيات والعلمي، الصادر عن مركز البحوث والإنماء، (فصل الإعاقة ص: (152 - 153)، (وفصل الفئات الخاصة: المعوق، ص: 286-287)، أما مستندات النصوص مرافقة لهامش الفصل ومحتواه.

3. **محتوى الفصل**: وما يتضمن من الفقرات والأقسام التي تتوزع عبرها جوانب القضية المطروحة، انطلاقاً من تعريف الإعاقة، سماتها، أشكالها، حجم انتشارها، أسباب انتشارها داخل المجتمع، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، المؤسسات المعنية برعاية المعوق، ومتطلبات التدخل الاجتماعي الفاعل، البرامج التنموية المشمولة به. كل هذه الأمور تساعد على تحقيق وعي ذهني لدى المتعلمين عن طريق تعرفهم بشكل مباشر على خصائص هذه الفئة وقضاياها وسبل دمجها ضمن النسق المحلي. وفق ما يتناسب مع منظور أساتذة المادة وما تثيره في ذهنيتهم من نقاش وربط واقعي بين ما هو مطروح نظرياً في الكتاب وبين ما هو سائد فعلياً ضمن مجتمعهم. فانطلاقاً من خلفيات الثقافية للأساتذة سوف يوجهون الطلبة حسب ما هو مطروح من قضايا استناداً لإلمامهم الفكري بها. وأيضاً على ضوء اهتمامات معلمي المادة تجاه هذه القضية سوف ينفذون الخطة التعليمية بما يتوافق مع أولوياتهم الذهنية المتعلقة بأهداف الفصل والمادة معاً، تبعاً بما يخططون إليه من تعميق فكري للمتعلمين حول المفاهيم المتعلقة بالفصل أثناء تنفيذ مسار الحصة الدراسية.
4. **أنشطة وتمارين الفصل**: وهي تقتصر عن نشاطات تساعد الأستاذ والطلبة على تحقيق الأهداف الإجرائية والسلوكية تجاه القضية المطروحة. ويتفاوت تطبيق هذه الأنشطة بين أستاذ وآخر انطلاقاً من محاور اهتماماته، والظروف الداخلية لمؤسسة التربوية الذي يعمل لديها، وبناءً لوعي الهيئة الإدارية الخاضع إليها. فعبر ما هو وارد ضمن فصل الإعاقة فإن الأنشطة تتنوع وفقاً بما يلي:
   - زيارات حقلية لمراكز يتم استكشاف ظروف إقامة المعوق فيها بمختلف الصعد، ورصد ما تؤديه من أدوار تجاه حقوقه واحتياجاته.
   - مقابلة حيّة مع حالات إعاقة تنتشر ضمن مجتمعهم المحلي وما تتضمنه من أطر للتواصل ورصد أحوالها وظروف حياتها المحيطة بها.
   - الاتصال بالجهات الرسمية من أجل تقصي دورها التشريعي والقانون تجاه حقوق المعوق وحاجاتهم.
   - رصد لحالات ونماذج إعاقة نجحت في تشكيل مكانة خاصة بها، واستطاعت أن تتحدى ظروف إعاقتها وتحقق طموحاتها المختلفة بمجالات عدة.
   - رصد التشريعات الداخلية ودورها تجاه توفير أسس لدمج المعوق والعوامل التي تعيق تحقيق ذلك.
   - عرض نماذج لحالات إعاقة وكيفية تخطي إعاقتها عبر اعتماد التكنولوجيا التي سهلت أطر تفاعلها ضمن المجتمع المحلي.
5. **تقييم الفصل**: وهو عبارة عن تقييم ذاتي يقتصر على أسئلة من نقاش وتحليل يساعد في تحديد مكتسبات الطالب لأهداف الدرس المعتمد. وتقتصر هذه الأسئلة على النظم التشريعية والثقافية السائدة في النسيج المحلي تجاه تغير النظرة بحق المعوق وعدم نبذه بسبب قصور خُلقي أو حسي أو عقلي معين. وهذا ما سوف يساعد المتعلمين على تثبيت حصيلة التعلم والمفاهيم المتداولة في ذهنية المتعلمين كجيل مستقبلي للمجتمع. وما يحقق من عوامل تغييرية مقصودة في البنية الداخلية الثقافية تجاه حقوق المعوق وأسس التفاعل معه دون أي تهميش أو دونية بسبب قصور وظيفي يعاني منه جراء نقص جسدي ما.
6. **أثر الفصل على البنية الذهنية للمتعلمين**: تساهم مادة الاجتماع في تحقيق الدور التثقيفي تجاه المتعلمين من خلال ما تحدثه من بناء فكري وتحول ذهني أثناء تنفيذ المنهج الدراسي وما يتضمنه من قضايا اجتماعية. وعلى ضوء الفصل المتصل بالإعاقة فإن حصيلة التعلم سوف تنعكس على سلوكهم وخلفياتهم الفكرية بشكل أو بآخر تجاه ما يتضمنه من مواقف تعليمية ومفاهيم تتعلق بالإعاقة وعواملها وظروفها. غير أنه من الملاحظ بأن هذه الحصيلة سوف تتحدد على ضوء ما يتم تنفيذه من أساليب تعليمية من قبل قائد المادة أي الأستاذ مع الجنود الفاعلين أي المتعلمين.

في الواقع نشير بأن الحصيلة التعليمية لدى الطالب الثانوية، تتحدد وفق ما يعمل عليه أستاذ المادة على تحقيقها ضمن نسقه الدراسي ووفق خطته التعليمية وخلفيته الثقافية للقضية الاجتماعية التي يطرحها على ضوء أهداف عامة وخاصة، يسعى إلى تحقيقها في نفوس طلابه. وما يتخلل سير الدرس من استعراض لبعض المواقف التي تنسجم مع تصوراته للقضايا الاجتماعية، ومنظوره للواقع ولخصائص القضية التي يتداولها مع الطلبة خلال الحصة الدراسية. وعليه فإن الحصيلة التعليمية ليست بنفس المستوى والنتائج لدى الطلاب الثانويين، بل مختلفة ومتفاوتة فيما بينهم بسبب تفاوت منظور الأساتذة تجاه القضايا التي يثيرونها خلال مسار تنفيذ المنهاج التعليمي المتصل بمادة علم الاجتماع هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود تفاوت كبير فيما بينهم من حيث الأداء ومن حيث الأساليب والطرائق التعليمية التي ينفذونها ضمن حصصهم الدراسية، وكذلك وجود اختلاف حسب خلفياتهم الثقافية واهتماماتهم الفكرية تجاه قضايا مجتمعهم. وهذا ما يؤثر وينعكس على مستوى تأثير المادة في نفوس المتعلمين بشكل عام وعلى النسيج الاجتماعي المحلي بشكل خاص والذي سوف يظهر معنا من خلال العمل الميداني للبحث.

الفصل الثاني ،
قضية الإعاقة ومعطياتها حسب منظور أساتذة المادة

نلحظ أنه ثمة اجتهاد دولي تجاه تأمين حقوق المُعّوق، وما يتضمنه من حراك قيمي وعقائدي تجاه دوره ومتطلبات دمجه على كافة المستويات، ولا سيما المستوى التعليمي. وهذا ما دفع العديد من المعنيين على تنظيم البيئة المدرسية وبناء إستراتيجية تربوية تتضمن توفير الفرص التعليمية لجميع مواطنيها دون أي تمييز حسب ما تضمنته شرعة حقوق الإنسان. إدراكاً منها لأهمية توفير هذا الحق بالنسبة للإنسان ودوره تجاه بناء ذهنيته المعرفية والثقافية البناءة، وما يُحقق عبره من نتائج هامة تجاه تفعيل مواطنية الفرد وتعزيز دوره كمشارك ومبادر اجتماعياً.

وبدورها فإن الحكومة اللبنانية أيضاً، عملت على تحقيق هذا الهدف من خلال مصادقتها على المواد الدستورية وفق ما يتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حول ضرورة تأمين مقعد دراسي لكل مواطن دون استثناء؛ أو تمييز بين الفرد الصحيح والفرد من ذوي الاحتياجات الخاصة. يقيناً منها لأهمية دمج مواطنيها في كافة المستويات ضمن مؤسساتها التربوية. وهذا ما أكده وزير التربية اللبنانية **"د.حسان دياب"** في كلمته بأن " الوزارة [13]تعمل حسب إستراتيجية التعليمية اللبنانية إلى إتاحة التعليم الرسمي للأطفال بين 3-5 سنوات، ورفع مستوى الالتحاق لهذه الشريحة بمن فيها ذوي الاحتياجات الخاصة، مشيراً إلى أن تعليم أساسي إلزامي حتى عمر 15 سنة على أن يكون التعليم الرسمي في متناول الجميع بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن يوفر فرصاً متكافئة في الالتحاق والمتابعة الدراسية والنجاح، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الأساسي، توفير مستلزمات العناية بذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الأساسي، تعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في

[13]حيث تستند وزارة التربية والتعليم العالي اللبناني على المنطلقات الآتية بما يختص بذوي الاحتياجات الخاصة: شرعة حقوق الانسان، الاتفاقية الخاصة بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، الدستور والمواثيق الوطنية، خطة النهوض التربوي 1994، الخطط الوطنية والعربية، القانون الرقم 2000/220 الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة، حول الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم.

التعليم المهني والتقني، توفير مستلزمات العناية بذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم المهني والتقني[14]".

والجدير بالذكر هنا بأن هذه المكتسبات قد تحققت في النظم التربوية بالتعاون مع هيئات المجتمع المدني؛ الذي لعب دوراً فاعلاً تجاه تأمين الحقوق الكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة ومنها توفير حق التعلم ومتابعة التحصيل الدراسي الجامعي إسواةً بالأصحاء، مما ينعكس ايجاباً على واقع الاجتماعي لهذه الفئة الإنسانية وطبيعة دورها بشكل عام. في الوقت عينه تم العمل الجاد عبر المتابعات الرسمية والمدنية؛ على تأمين المقعد الدراسي لذوي الاحتياجات الخاصة وللفئة العاجزة على حدٍ سواء ضمن مراكز تعليمية خاصة بهم؛ مع الأخذ بعين الإعتبار حالة الإعاقة ونوعها، محققة بذلك إلتزامها بالمواثيق الدولية.

إن إدراج ثقافة الإعاقة في ذهنية طلاب المدارس بشكل عام ولا سيما في المرحلة الثانوية ما قبل الجامعية سوف ينعكس بشكل أو بآخر على تقبل المعوَّق ودمجه في النظم التعليمية الجامعية وما قبلها. وأيضاً تقُبل النسيج المحلي هذه الفكرة انطلاقاً من بناء ذهنية الطلبة وتوجيه مواقفه وفق ما يحقق أطر الدمج الفاعل لذوي الاحتياجات الخاصة. يرتكز الرُكن الأساسي لتحفيز الطالب المعوّق على متابعة دراسته الجامعية بسهولة، على مدى توفير شروط الاندماج التربوي الذي يحظى به في النظم التعليمية التي تسبق المرحلة الجامعية. فنجاح تجربته في المرحلة التعليمية الأساسية ومن ثم الثانوية تمنحه الطاقة الفكرية والحافز الأكبر من أجل مواصلة تعليمه الجامعي ومتابعة التخصصات العلمية العُليا. محققاً بحد ذاته طموحه الثقافي الفاعل وتوفير عنصر الدمج المهني ضمن وسطه الاجتماعي المحلي. فضلاً عن تعزيز البناء الاجتماعي الثقافي المحلي تجاه الاعتراف بحقوق المعوق ودوره كعنصر مستقل له كيانه الذاتي يمكنه من أن يؤدي العديد من الأدوار كمشارك في بناء مجتمعه. وهذا ما يحتاجه من أسس ومتطلبات تدفع به نحو الاندماج التدريجي.

من هنا يكمن دور أساتذة مادة الاجتماع تجاه تحقيق هذه الغايات التي تنعكس إيجاباً على البنية الثقافية الداخلية للمجتمع وإحداث حراك فكري نحو تقبل فكرة دمج ذوي الحاجات الخاصة في نظم المجتمع المحلي، وما تحتوي عليه من اعتراف بأحقية هذه الفئة تجاه ممارسة دورها بشكل اعتيادي أسوةً بالأصحاء. غير أننا نلحظ بأن تحقيق هذه النتائج تتأثر بمنظور الثقافي للهيئة التعليمية وتصوراتها تجاه ظروف هذه الفئة ومتطلبات دمجها ضمن النسق المحلي.

_أولاً ، الرؤية الثقافية لأساتذة مادة الاجتماع تجاه قضايا الإعاقة:

من خلال نتائج العمل الميداني استطعنا التوصل إلى وجود**"تفاوت ثقافي فكري بين أساتذة مادة الاجتماع"** من حيث الرؤية الاجتماعية لديهم تجاه قضايا الإعاقة، وذلك من حيث مفهومهم للإعاقة

---

[14]حسان دياب، وزير التربية اللبنانية "لوضع خطة لدمج ذوي الاحتياجات في المنظومة التعليمية"، باحث وأستاذ جامعي، مقال وارد في صحيفة الإلكترونية النشرة، السبت 03 كانون الأول 2011،
http://www.elnashra.com/news/show/412442-المنظومة-الاحتياجات-ذوي-دمج-خطة-لوضع-دياب/
التعليم

وحقوقها واحتياجاتها، وأطر دمجها ضمن الفصول الدراسية المنتظمة. وكذلك وجود تفاوت فيما بينهم من حيث طبيعة الأساليب التربوية المعتمدة من قبلهم أثناء تناول الفصول المتعلقة بالمادة ولا سيما عند تدريس فصل الإعاقة. إذ أشار البعض منهم بأنه يتم إعطاء هذا الدرس بشكل مستقل للمتعلمين، ومنهم من يعمدون إلى دمج هذه القضية مع فصول أخرى خلال سير المنهاج، وهناك عدد من الأساتذة يلتزمون بالمـُلخص المطلوب منهم والذي يتناول إلغاء هذا الفصل كلياً.

غير أن معظم الأساتذة أشاروا إلى أنهم يعملون على نشر ثقافة الإعاقة وأطر دمجها بطريقة مباشرة وغير مباشرة خلال السنوات الدراسية الثلاث أثناء سير منهاج المادة ومحتواها بطريقة أو بأخرى. فيعملون على نشر التوعية في نفوس المتعلمين تجاه أساليب التصرف مع هذه الفئة العاجزة والعمل على تقويم اتجاهاتهم الفكرية ومواقفهم الاجتماعية تجاه المعوَّق واحتياجاته وسبل دمجه ومتطلبات بناء قدراته كفرد مستقل وذلك إيماناً منهم بتحقيق أهداف التنمية البشرية للألفية الثالثة؛ حسب ما بينته لنا النتائج الميدانية تجاه القضايا التي تعمل عليها هذه المادة ودورها التثقيفي وفقاً لحصيلة المقابلات التي تمت مع أساتذة مادة الاجتماع. وما أشاروا إليه حول خلفية الطلاب الثقافية تجاه قضية المعوَّقين أثناء تفاعلهم مع المتعلمين داخل الصف، خلال سير المنهج المتعلق بالمادة.

أ-الخطة التربوية المعتمدة من قبل الأساتذة:

أكد عدد من الأساتذة بأن الإستراتيجية التربوية المعتمدة غير كافية تجاه نشر قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة ومرهونة برؤيتهم الثقافية تجاه أهمية هذه القضية ضمن مجتمعنا،وذلك تبعا لعوامل عدة نذكر منها:

- لا يتم تدريس فصل الإعاقة لدى فرع العلمي بسبب إلغاء تدريسه حسب ما جاء من قرار رسمي لدى مركز البحوث والإنماء التربوي.
- اعتماد تدريس فصل الإعاقة لدى فرع الثاني الثانوي"إنسانيات" فقط؛ وذلك بسبب تخصيص وقت أكثر أسبوعياً أي حصتين في الأسبوع.
- يتم دمج ظاهرة الإعاقة من قبل بعض الأساتذة ضمن فصل الفئات المهمشة ككل لدى الفرع الثاني الثانوي "علمي" ، وبالتالي لا يتم إيفاء هذه الظاهرة حقها ثقافياً وتربوياً.
- يتم تعزيز قضايا الإعاقة بطريقة غير مباشرة في نفوس الطلاب الثانويين؛ حسب ما تتضمنه طبيعة المادة من محاور دراسية ضمن السنوات الثلاث بطرق مباشرة وغير مباشرة عبر المستندات مع إثارة أشكال الإعاقة وأسبابها ودور المنظمات الأهلية والمدنية تجاه تفعيل حقوقها.

ب-حقوق المعوق:

أشار عدد من الأساتذة بأن طبيعة محتوى المادة تساعد في تعزيز **"حقوق المعوَّق"** وتوجيه الذهنية الثقافية لدى المتعلمين حول تقبل فكرة أطر دمج المعوق كإنسان مستقل؛ انطلاقاً مما تثيره هذه المادة من تثقيف يتعلق بمضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما يتضمنه من مواد تتعلق بحقوق المعوق على ضوء ما جاء في بعض مواده التشريعية. كما أقر عدد من الأساتذة بأن المادة تعمل عبر منهجها المتدرج وفقاً للسنوات الثلاث على تضمين مواد هذا الإعلان، ولا سيما المواد المتصلة بالحقوق التعليمية، والمهنية، والأسرية، والاجتماعية المفروض توفيرها للمعوق. وهذا ما يؤدي إلى إحداث الوعي الفكري لدى المتعلمين تجاه ما يتضمنه هذا الإعلان، وما يطاله من تشريع قانوني ورسمي يُعزز حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن المجتمع المحلي.

في الوقت عينه، وجدنا بأن عدد من الأساتذة نوهوا بأن حقوق المعوق المختلفة، تُشكل لديهم المنطلقات التربوية خلال حصتهم الدراسية عندما يطرحون الفصل المُخصص للإعاقة. كما يعمل عدد منهم على إثارة الحقوق القانونية المتعلقة بتوفير الخدمات المختلفة ولا سيما الخدمة التعليمة كمنطلق أساسي تنموي من أجل تفعيل طاقات هذه الفئة كشريك مجتمعي للأصحاء، وتعزيز فكرة إمكانية تأهيل مهاراتها بما يتناسب مع حاجات المجتمع ومكوناته البنيوية. في حين بيّن عدد من أساتذة المادة بأنه يُلقي الضوء على التَغيب الحقوقي والحرمان المسيطر على ظروف هذه الفئة اجتماعياً وقانونياً.

والجدير بالذكر هنا ما أثاره قسم من الأساتذة بضرورة تفعيل النظم الثقافية البنيوية للمجتمع تجاه تعديل رؤية التقليدية وما تتضمنه من مظاهر الشفقة والإحسان تجاه المعوق، إلى نظرة أكثر حضارية تجاهه انطلاقاً من تعزيز كيانه الاجتماعي المستقل بعيداً عن السخرية والاستهزاء أو النبذ والدونية. وفي الوقت عينه، أشار البعض من أساتذة الاجتماع إلى أهمية هذه المادة؛ عبر ما تتناوله من فصول تستهدف قضية الإعاقة وما تنتجه من تعديل الخَلفية الثقافية للطلاب كجيل مستقبلي للمجتمع؛ والذي يُشكل الركن الأساسي لبناء النسيج الثقافي المستقبلي وتقويمه بما يساعد في إحداث للوعي وتحقيق الغاية التنموية. وذلك من خلال تعديل للمواقف الفردية واتجاهاتها القيمية، مع تثقيف نفسي وذهني لهم حول تقبل بناء العلاقات الاجتماعية المختلفة مع حالات الإعاقة المختلفة. انطلاقاًمن إثارتها للحقوق المدنية والاجتماعية والخدماتية أسوةً بباقي أفراد المجتمع. فسوف ينعكس إيجاباً على المتعلمين تجاه بناء المواطنة الفاعلة وتعزيز مبدأ العيش المشترك مع من يختلفون عنهم من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج-آراء أساتذة المادة تجاه دمج المعوّق تعليمياً:

تبين لنا بأن هناك انقسام بين الأساتذة تجاه أسس دمج المعوق تربوياً في المدارس والجامعات مع أقرانهم من الأصحاء. حيث انقسم الأساتذة إلى موقفين متعارضين، بين موقف مؤيد لفكرة إمكانية توفير دمج المعوق مدرسياً وجامعياً وموفق رافض للفكرة نهائيا. إذ أقر قسم منهم، بأن هناك إمكانية كبيرة لتوفير التعليم النظامي للإعاقة الطفيفة الحسية والجسدية منها حسب طبيعة الإعاقة وشكلها، ضمن البيئة التعليمية ومراحلها المختلفة. بينما وجد قسم آخر من الأساتذة ممن وقف موقف الرافض تجاه دمج التعليمي للمعوقين ضمن المؤسسات التعليمية، بحكم صعوبة توفير عناصر الدمج التعليم إلى هذه الفئة خاصة مع ذوي الإعاقة الحادة أو الإعاقة العقلية. إلا أن متطلبات الدمج التربوي قد تفاوت فيما بين آراء الأساتذة نفسهم، إذ أشار عدد منهم بأنه لا يمكن أن يتحقق دمجهم في البناء المدرسي إلا من خلال توفر شروط أساسية نوجزها وفق ما قد أشاروا إليها:

- توفير منهجية تعليمية تتناسب مع حاجات ومتطلبات كل الفئات الطلابية ولا سيما حاجات الفئات الخاصة من ذوي الإعاقة.
- تأهيل الموارد البشرية الفاعلة في النظم التعليمية ولا سيما فئة الأساتذة حول طبيعة التفاعل التعليمي مع هذه الفئة وحاجاتها، خلال سير الحصص الدراسية.
- تغيير بنية الثقافية للمجتمع تجاه ضرورة تقبل عناصر تعليم فئات ذوي الحاجات الخاصة مع توفر الشروط القانونية الرسمية تسهل تأمين فرص التعليم إليهم، وتحفزهم تجاه نيل الشهادة، ومتابعة التحصيل الجامعي المناسب والاعتراف بتخصصاتهم ضمن النظم الاقتصادية.
- تفعيل بطاقة المعوق ومكتسباته من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، مع توعية لحقوقهم من قبل الجهات الرسمية.

- تفعيل الأساليب التعليمية الإلكترونية التي تُسهل لذوي الصعوبات التعليمية وذوي الإعاقة متابعة الدراسة وعدم التسرب المدرسي من قبلهم.
- تأهيل البيئة الداخلية للمؤسسات التعليمية كافة ولا سيما الرسمية منها من أجل استقبال ذوي الإعاقة الطفيفة بين صفوفها مع الأصحاء بما يضمن لهم بناء علاقات سوية مع أقرانهم من التلاميذ ضمن مجتمعهم.

د-طبيعة الدور التثقيفي للمادة تجاه ذهنية المتعلمين:

أفاد لنا عدد من الأساتذة أثناء تفاعلهم مع التلاميذ داخل صفوفهم الدراسية، بأن المادة تحقق دوراً هاماً وفاعلاً في تثقيف المتعلمين تجاه قضايا الإعاقة ومتطلبات دمج المعوق في بنية مجتمعه تباعاً. فعلى ضوء ما يؤدونه من أساليب تربوية ونشاطات "لاصفية" ترافق طبيعة مهامهم التعليمية، وما يلاحظونه من تغيير في مواقف الطلاب وتبدل للآراء أثناء مشاركتهم العملية التعليمية ضمن الحصة الدراسية والحلقات النقاشية التي يثيرها أساتذة المادة؛ بما يتناسب مع منظورهم الثقافي خلال طرحهم قضايا الإعاقة. فيعمدون إلى إثارة ذهنية المتعلمين تجاه هذه الظاهرة الاجتماعية، وقد أفاد به عدد من التلاميذ الثانويين لأساتذتهم، بأنهم قد اكتسبوا من خلال طرح هذه القضية بعض الأمور وهي:

- تحديد مفهوم الإعاقة عبر إثارة أهم التعاريف المتعلقة بهذه الفئة وفق اجتهاد الجهات المعنية.
- تعرّفهم على أشكال الإعاقة المنتشرة بين صفوف المجتمع، وحجم انتشارها عالمياً ومحلياً.
- معرفة الأسباب الكامنة وراء انتشار حالات الإعاقة الاجتماعية والبيولوجية.
- إثارة رؤية المجتمع وخلفياته الثقافية تجاه المعوق وحقوقه ومكتسباتهم ومعوقات تأمين احتياجاته.
- إبراز الدور الأسري تجاه ظروف المعوق ومتطلبات دمجه ضمن عائلته كمنطلق أساسي للدمج الاجتماعي.
- إثارة احتياجات المعوق المختلفة ولا سيما حاجاته الرعائية وأبرز التشريعات الاجتماعية المناسبة لتأمين حقوقه.
- توعية تجاه أسس التعامل مع حالات الإعاقة وطبيعة بناء العلاقات الاجتماعية سليمة معهم؛ وفق طبيعة إعاقتهم ونوع القصور الكامن لديهم.

ثانياً ، آلية التثقيف المناسبة للمتعلمين حول قضايا الإعاقة.

إن أهم الحاجات الواجب توفيرها للمعوّق يكمن في تطوير البناء الثقافي الموروث، وذلك إثرالخروج من الرؤية البالية السابقة المتعلقة بنظرة الشفقة والرحمة لهذه الفئة بفعل عجزها الجسدي؛ ؛ أي الناجم عن وجود عائق عضوي – حسي أو تشوه خُلقي ما. وأكثر ما يزيد ألم المعوق ومعاناته تلك النظرة التي تُشعره بالعجز من قبل محيطه المباشر. وبالتالي فإن أي تغيير إيجابي يستهدف واقع المعوق وظروفه الحياتية والمعيشية لا بد أن ينطلق من الدور التثقيفي الاجتماعي ضمن النسيج المحلي، وهذا ما سوف ينعكس قدماً في تحقيق الدور التنموي للمجتمع. فبواسطة نشر ثقافة الإعاقة بين أفراد المجتمع وبث الوعي حول تقبل المعوق اجتماعياً في كافة ميادين الحياة ومؤسساته؛ كشخص مُستقل له كيانه، وأيضاًله الدور الفاعل ، فإن هذا الأمر سوف إيجاباً تجاه انخراط المعوق من جهة تقبل له ضمن المجتمع المحيط به. وبالتالي يتعزز لديه أطر المبادرة والتمكين من جهة أخرى، حسب ما يحظى به من دعم من قبل أقرانه من البشر.

يُعد تعزيز الاكتساب الثقافي لدى ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن المؤسسات التربوية والجامعية، العامل المؤثر في تحقيق دمجه وبناء ذاته، مما ينعكس إيجاباً على توفر شروط الاندماج

الاقتصادي إثر تأمين الدور المهني له ضمن المؤسسات الإنتاجية. وكذلك تحقيق الاندماج الاجتماعي الفاعل له عبر توفير أسس المشاركة في الأنشطة الترفيهية؛ مع تأمين كافة أشكال التنشيط الاجتماعي عبر المراكز التنموية التي تُعنى بشؤونه. وكل هذه النتائج لا تتحقق سوى بوجود هيئة تعليمية مُؤمنة بهذه الأهداف وتعمل على تحقيقها تربوياً؛ من خلال ما تؤديه من أدوار تثقيفية ضمن حصصها الدراسية وفقاً للمنظور الثقافي _ الذهني الذي تتمتع به تجاه هذه الفئات، مع إلمامها بقضايا هذه الظاهرة وإيمانها بأهمية الحقوق والمكتسبات المفروض توفيرها لذوي الاحتياجات الخاصة ضمن النظم التعليمية بمختلف المراحل.

وعند احتكاك الأساتذة مع طلابهم أثناء طرح هذه الوحدة الدراسية تبين لهم؛ بأن المتعلمين يمتلكون خلفية ثقافية غير واضحة تجاه حالات الإعاقة المختلفة، كما لا يملكون أي فكرة تجاه حقوقهم، وأيضاً لا يملكون الحد الأدنى من المقومات الثقافية تجاه أسس دمجهم داخل المجتمع ولا سيما أسس الدمج التعليمي في النظم الدراسية. فقد أشار عدد من الأساتذة بأن هناك طلاب لا يميزون بين أشكال الإعاقة وحدود قدراتهم ضمن وسطهم المحلي. بالمقابل وجدوا قلة من الطلبة ممن ينشطون بالعمل المؤسساتي والتطوعي؛ لديهم بعض الإلمام باحتياجات هذه الفئة وآلية توفير الرعاية المناسبة لحدود الإعاقة. في الوقت عينه أقر عدد ضئيل من أساتذة هذه المادة بأن الزيارات الحقلية التي يقومون بها تجاه المؤسسات التي تعنى بشؤون المعوقين، تُساهم في إغناء الوعي الثقافي والمعرفي لدى المتعلمين تجاه ظروف وأضاع ذوي الاحتياجات الخاصة ومتطلبات رعايتهم من خلال الاحتكاك الميداني المباشر معهم. كما أفاد عدد من أساتذة المادة بأن مواقف الطلاب تجاه حاجات المعوق وأسس توفير الدعم له قد تبدل مع انتهاء شرح الفصل المتعلق به خلال سير المنهاج الدراسي للمادة، وذلك انطلاقاً من التواصل معهم وقياس حصيلتهم الفكرية حول طبيعة ما حققوه من أهداف تعليمية وسلوكية ومعنوية. غير أن أهم الأسس التثقيفية الواجب تعزيزها في نفوس الطلاب تجاه هذه الفئة حسب رؤية أساتذة المادة وخبراتهم التعليمية، تكمن فيما يلي:

- تغيير نظرة التعاطف المسيطرة على ذهنية المتعلمين وتوعيتهم بضرورة بناء أسس العلاقات الاجتماعية الصحيحة، وفقاً لمبدأ المساواة والحقوق والواجبات.
- بناء حسّ المسؤولية التطوعية تجاه أطر دمج حالات الإعاقة بين صفوفهم كأفراد لهم احتياجات يجب توفيرها لهم.
- تعزيز فكرة دمج ذوي الحاجات الخاصة ضمن النظم التعليمية مع الأصحاء، بمختلف المراحل الدراسية، ولا سيما المراحل المتقدمة.
- بناء ذهنية المتعلمين تجاه ضرورة توفير الاهتمام الاجتماعي بهذه الفئة مع اعتبارها جزءاً من المجتمع وليست فئة مهمشة أو عالة عليه.
- تثقيفهم تجاه العوامل التي تساهم في انتشار حالات الإعاقة وأبرز الأسباب الكامنة وراء ارتفاع معدلاتهم داخل المجتمع.
- تثقيفهم تجاه أهمية الدور الأسري وطبيعة وظائفها تجاه توفير أسس دمج حالات الإعاقة المختلفة كأساس للدمج الاجتماعي الفاعل.
- العمل على إثارة ذهنيتهم بأهم الحقوق المفروض توفيرها للمعوقين بشكل عام ، ولذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص.
- تثقيفهم تجاه دور المجتمع وتجهيزه بالبنية التحتية المناسبة من أجل اندماج فاعل للمعوق.

ثالثاً، منظور الطلاب لاحتياجات المعوق.

أثناء تواصل الأساتذة مع طلابهم حول قضايا الإعاقة، وجدوا ان هناك تباينا في رؤية الطلاب ثقافياً تجاه قضية الإعاقة وكذلك تفاوتا كبيرا في مواقفهم وآرائهم حول دمج هذه الفئات ضمن النظم الاجتماعية ومتطلبات هذا الدمج الحقوقية والاجتماعية المناسبة. وهذا التباين بين صفوف المتعلمين يعود إلى عناصر عدة تتعلق بما يلي:

أ-نظرتهم الاجتماعية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة:

أشار جميع الأساتذة إلى وجود تباين كبير بين صفوف المتعلمين تجاه نظرتهم الاجتماعية حول المعوَّق وطريقة التفاعل الاجتماعي معه تبعاً لخصائص التلميذ وشخصيته الخاصة به والخلفية الثقافية الذي يتمتع بها المتعلمون وتبعاً لانتمائهم المناطقي والاجتماعي والأسري ، وطبيعة تنشئتهم القيمية تجاه الآخر. غير أن معظم المتعلمين قد أبدوا نظرة تعاطف وشفقة مع الأوضاع الإنسانية للمعوق، إذ ينظرون إليه كفرد عاجز تابع للمحيط الأسري والاجتماعي في توفير احتياجاته، ومنهم من أبدى نفورا كبيرا في بناء العلاقات الاجتماعية مع هذه الفئة. بينما أشار عدد من الأساتذة إلى أن قسما من المتعلمين قد أبدوا نظرة الاستهزاء بهذه الفئة وحقوقها تبعاً للسخرية التي أبدوها في تعابيرهم حول احتياجات المعوَّق ومتطلبات دمجه. وتبين لنا أيضاً حسب إفادة بعض الأساتذة وجود فئة من المتعلمين ينظرون إلى المعوَّق كفرد مستقل رغم عجزه الجسدي انطلاقاً من حالات عايشوها في محيطهم السكني والأسري، مؤيدين دور المعوَّق إذا ما توفرت له الظروف المناسبة من التعلم والتخصص الجامعي، مستشهدين ببعض حالات الإعاقة التي استطاعت أن تحقق الدور المهني الرائد في مجال تخصصها العلمي داخل بيئاتها.

ب-آراءهم حول دور المادة وأهميتها تجاه تنمية قدرات المعوق:

أظهر عدد كبير من الأساتذة بأن تدريس هذه المادة، تقوم بدور ريادي هام تجاه تغير الخلفية الثقافية للمتعلمين حول ذوي الاحتياجات الخاصة، وما تطاله من دور توعوي لحاجاتهم وحقوقهم. في الوقت عينه فإن عدد كبير من المتعلمين قد أشادوا بدور هذه المادة ومكتسباتهم الثقافية؛ من خلال ما تحققه من عملية تثقيفية للطلاب حول قضايا الإعاقة وأشكالها ومتطلباتها الحياتية المختلفة. وما تساهم من توعية ذهنية لدى المتعلمين تجاه حقوق المعوق وفقاً لبنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأهم تلك البنود ما تتضمن القضايا التي يطالب بها المعوق من أجل العيش بكرامة واستقلالية عن الآخر. ولعل الدور التثقيفي للمادة سوف ينعكس إيجاباً في تحقيق عناصر التنمية البشرية؛ وذلك عندما يتم ربط فكر المتعلمين وذهنيتهم العلمية بين المواقف النظرية والمواقف الميدانية، لا سيما أثناء الزيارات الحقلية للمراكز التي تُعنى بشؤون المعوق، وما تثيره لديهم من اكتسابات ثقافية حول حاجات المعوق، وأسس التفاعل معه، وطريقة التواصل المختلفة مع اختلاف درجة إعاقته وشكلها.

ج-طريقة اهتمام المتعلمين بهذه القضية:

ثمة انقسام بين صفوف المتعلمين وفق طبيعة الاهتمام الذي أظهروه حول قضايا الإعاقة، فمنهم من أبدى عدم الاهتمام بحاجات المعوق انطلاقاً من كونها فئة ليس لها أي حاجات وحقوق بحكم طبيعة إعاقتها. بعض من الطلاب قد أبدى اهتمام كبير بضرورة توفير المراكز الاجتماعية التي تعنى بشؤونهم واللجوء إلى التطوع من أجل خدمتهم ومساعدة المجتمع المدني في توفير احتياجاتهم. كما بين لنا العمل الميداني بأن هناك قلة من المتعلمين قد أبدوا اهتماماًنوعياً بحاجات المعوق وتصنيفها وفقاً لطبيعة وحدود الإعاقة لديهم. مُشيرين إلى أنه يمكن للمعوق الجسدي ذي إعاقة طفيفة أن يكون له

الدور الفاعل كأي شخص صحيح إذا ما توفر له الحقوق والاحتياجات والبنية التحتية المناسبة لتحركهم ضمن مجتمعهم.

د-**موقفهم من احتياجات المعوق**:

في الوقت عينه تمت الإشارة إلى أن هناك تباينا في مواقف الطلاب حول حقوق المعوَّق وما سوف تحقق أطر التنمية وعناصرها المجتمعية تجاه المتعلمين وتجاه الفئة المعوَّقة، وما يتضمن من استعراض لاحتياجاته وأساليب التصرف مع هذه الفئة من أجل تعزيز مواطنتها من جهة وتحقيق مبادئ التنمية البشرية من جهة أخرى. وتنوعت هذه المواقف حسب ما أفادوا بها أثناء سير الحصة الدراسية وحسب ملاحظاتهم العملية لتفاعل الطلاب مع هذه القضية ؛ وقد توزعت مواقفهم في النقاط التالية:

- اعتبار المعوَّق شخصا مستقلا وضرورة تغيير نظرة الشفقة تجاهه، وذلك بعدما أثاروا من نقاشات حول نظرة المجتمع للمعوق والأساليب المفروض بناءها تجاهه.
- مواقفهم تجاه رؤية المساواة لحقوق المعوَّق وأطر دمجه في مجتمعه ،مما يساهم في تحقيق التنمية البشرية.
- مواقفهم تجاه الدور الأسري في تحفيز ذوي الحاجات الخاصة من أجل بناء دورهم ضمن المجتمع.
- مواقفهم تجاه أهم الخدمات الواجب تأمينها للمعوق ولا سيما الخدمات التعليمية والمهنية، كمدخل أساسي يساعد في دمجهم ضمن نظم المجتمع الذي يساهم في توفير عناصر التنمية لا سيما التنشيط والمشاركة.
- مواقفهم حول أطر توفير البنية التحتية المدرسية والبنية التحتية للمجتمع من أجل أن يكفل لذوي الاحتياجات الخاصة أطرا تحركهم في المجتمع.
- مواقفهم حول تأمين المناهج التعليمية المناسبة تجاه دمج المعوَّق في الصفوف الدراسية مع الأصحاء، وكذلك تحفيزهم على متابعة التحصيل الجامعي والتخصص العلمي حسب طبيعة إعاقته، كمدخل رئيسي في توفير أطر الاندماج الاقتصادي والسياسي والثقافي بشكل عام.
- مواقفهم تجاه الدور الأسري وما يبديه المجتمع اللبناني بشكل عام؛ من قصور تجاه تأمين حقوق المعوَّق ولا سيما الحقوق التعليمية والجامعية.
- مواقفهم تجاه تأمين حقوق المعوَّق القانونية والإنسانية، من أجل تحقيق مواطنته البناءة الفاعلة تجاه وطنه ومجتمعه، بحيث أنه يمكن للمعوق أن يكون عنصرا فاعلا لا عالة على الآخرين رغم إعاقته الجسدية أو الحسية.
- مواقفهم من الدور الرسمي للمجتمع اللبناني حول توفير احتياجات المعوَّق، ولا سيما بناء الجامعات والمدارس وتوفير التجهيزات المناسبة من أجل تأمين حق التعليم لهم.

الخلاصة والتوصيات العامة

تبين لنا عبر هذا البحث بأن هناك دوراً كبيراً تؤديه مادة علم الاجتماع ضمن المرحلة الثانوية تجاه نشر ثقافة الإعاقة، وما تحققه من تثقيف فكري لدى ذهنية المتعلمين؛ مع إغناء مكتسباتهم التعليمية تجاه واقع المعوق، وظروفه واحتياجاته ومتطلبات دمجه وما توفره من عناصر لتنمية قدراته كشريك مجتمعي، ولا سيما من خلال إحداث الوعي الجماعي تجاه تقبل فكرة دمج هذا المعوق الذي يشهده المجتمع اللبناني مؤخراً، وأيضاً من خلال حراك اجتماعي فاعل شهده واقع المعوق تعليمياً ومهنياً واجتماعياً. حيث لحظنا وجود أثر فاعل لهذه المادة وما تطرحه من قضايا تتصل بالواقع الاجتماعي

لذوي الإعاقة بمختلف ميادين والنظم المجتمعية المحلّية، حسب ما توفره لها من الحقوق التعليمية والخدماتية بشكل عام. وبالتالي استطاع البحث أن يتحقق من فرضيته الأساسية وذلك من خلال ما توصل إليه بأن **"منهاج مادة علم الاجتماع"** يساهم في الدور التثقيفي من خلال ما يساهم به تجاه البناء الفكري للمتعلمين ذهنياً مما ينعكس إيجاباً على المجتمع وعلى تنمية موارده البشرية. ويتم ذلك من خلال تعديل الخلفية الثقافية للمجتمع تجاه النظرة المجتمعية للمعوق وظروفه. مع تحقيق تغيير نوعي في سلوك المتعلمين ومواقفهم حول حقوق المعوَّق وحاجاته، وتساهم هذه المادة في الوقت عينه بتعريف المتعلمين بأهم التشريعات القانونية الواجب توفرها تجاه دمج المعوَّق انطلاقاً من مضمون أهداف التنمية البشرية للألفية الثالثة.وذلك بعدما تم لأساتذة المادة تحقيقالربط بين منهاجها الدراسي المعتمد بالأطر الواقعية،وعبر الزيارات الحقلية للمراكز التي تعنى بشؤونهم لتعرف المتعلمين ميدانياً على واقع وظروف وخصائص ذوي الإعاقة بمختلف جوانبها. كما تسنى للبحث التثبت من الفرضيات الجزئية عبر ما توصل إليه من نتائج ميدانية نوجزها بـ :

1. إن القضايا المتصلة بالإعاقة التي تثيرها مادة علم الاجتماع تتأثر بالخلفية الفكرية لأستاذ المادة، حيث يعتمد كل أستاذ وفق أساليبه التربوية على تحقيق ما يؤمن به من مواقف تجاه حقوق الإعاقة، ويرسم خطة عمله أثناء تناول الفصل المتعلق بالإعاقة، مع التزام عدد منهم بالملخص وذلك بدمج هذا الفصل مع فصول دراسية أخرى، خلال سير منهاج هذه المادة.
2. إن منهاج مادة علم الاجتماع يساهم في نشر مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنها حقوق المعوَّق خلال تضمين فصول ومحاور بنود هذا الإعلان ومواده ولاسيما التي تتصل بحقوق الفئات المهمشة بشكل عام وحقوق المعوَّق التعليمية والاقتصادية والتشريعية بشكل خاص.
3. إن منهاج المادة يقتصر على تناول المفاهيم النظرية المرتبطة بحالة الإعاقة وأشكالها المنتشرة وطبيعة الحاجات المفروض تأمينها ، وكذلك التعرض لمنظور المجتمع تجاههم وطبيعة العلاقات معهم.
4. كما تبين لنا بأن المادة لم تقتصر على المعطيات التي تتعلق بالأطر القانونية والتشريعية الواجب توفيرها من أجل تحقيق أطر دمج المعوَّق اللبناني، وحسب بل تم تناول أطر تحقيق عناصر التنمية المجتمعية أيضاً.
5. هناك تفاوت بين الأساتذة ومواقفهم تجاه دمج المعوَّق ضمن فصولهم الدراسية، وهذا ما تبين لنا إثر التفاوت فيما بينهم تجاه قضايا الإعاقة، مما ينعكس على الدور التثقيفي للمادة التي تتأثر بالخلفية الثقافية للأساتذة ومستوى وعيهم تجاه حقوقهم وإثارتها في نفسية المتعلمين.
6. أظهر العمل الميداني أيضاً بأن الزيارات الميدانية للمتعلمين التي قام بها بعض الأساتذة قد ساهمت بتحفيزهم إلى التطوع ومشاركة المراكز دورها الرعائي في خدمة المعوَّقين وتقديم يد العون لهم بمختلف المجالات، عدى عن إغناء معطياتهم السلوكية العملية تجاه خصائص هذه الفئة واختبار معرفتهم النظرية بالأطر العملية ضمن المجتمع وسبل تعزيز تنمية مواردهم البشرية بمختلف ظروفها ودرجة إعاقتهم.
7. كما بين لنا هذا البحث، حسب ما أفاد به أساتذة المادة أن هناك خلفية ثقافية لدى المتعلمين تتمثل في نظرة الشفقة والعجز والدونية، فضلا عن نظرة الاستهزاء والسخرية من حقوقهم ومستلزمات حاجاتهم الخدماتية والإنسانية، مع سيادة نظرة تقليدية تجاه خدمة المعوَّق سكنياً ضمن مصحات أو مراكز تعنى بشؤونهم وعزلهم ضمنها. غير أن هذه النظرة أخذت تتبدل تدريجياً مع تناول مراحل الفصل وأهدافه التربوية والتنموية.

وأخيراً ..وعلى ضوء ما تم التوصل إليه عبر مراحل هذا البحث نقترح الإجراءات والتوصيات التالية وهي:

- يتوجب على مركز الدراسات والبحوث تعميم قرار يتوجب عبره الإقرار بتدريس الفصول المتعلقة بالإعاقة لدى محاور مادة الاجتماع وما تتضمنه من أهداف تربوية.
- تقوم الإدارة بتسهيل المستلزمات المادية لأجل تمكين أستاذ المادة من ربط المنهاج نظرياً بالمتطلبات الميدانية، وما تتضمنه من زيارات حقلية تساهم في تواصل الطلاب مع الواقع الاجتماعي المحيط بقضايا الإعاقة.
- إغناء المادة بالمواثيق الدستورية التي تتعلق بحاجات المعوَّق وقضاياه.
- تفعيل دور المنهاج التعليمي بكافة المراحل ولا سيما المراحل الثانوية والجامعية من أجل تسهيل السبل للمعوق لمتابعة تحصيله العلمي وتحقيق طموحه الثقافي.
- تضمين المادة أهم ما توصل إليه المجتمع من تحقيق لحاجات المعوَّق، ولا سيما الحاجات التعليمية منها والخدماتية بشكل عام.
- توفير عناصر الدمج التعليمي من تجهيزات ومرافق تسهل متابعة ذوي الحاجات الخاصة ضمن البناء المدرسي كبند أساسي يسهل متابعة ذوي الإعاقة تعليمهم الجامعي وتخصصاتهم العلمية.

قائمة الهوامش والمصادر

1. الأمم المتحدة : " **إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** والبروتوكول الإختياري " ، فقرة (ز) من الديباجة .
2. حسان دياب:"لوضع خطة لدمج ذوي الاحتياجات في المنظومة التعليمية"، باحث وأستاذ جامعي ووزير التربية اللبنانية السابق، مقال وارد في صحيفة الإلكترونية النشرة، السبت 03 كانون الأول 2011، http://www.elnashra.com/news/show/412442/دياب-لوضع-خطة-لدمج-ذوي-الاحتياجات-المنظومة-التعليم
3. رنا محمد عوادة: " الإعاقة والتأهيل المجتمعي" ، ورقة عمل بحثية مقدمة إلى المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار في الضفة الغربية ، 14-15\آذار \2006، جامعة بيرزيت.
4. عائشة يكن: " دور الجامعات في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة التحديات والإمكانيات في ضوء معايير الجودة"، بحث منشور في مجلة الجنان العلمية محكمة – فصلية، العدد الثاني، دار المنى للطباعة والنشر، 2011.
5. عبد الغني عماد : " المعرفة العلمية والبحث السوسيولوجي" ، عميد سابق لمعهد العلوم الاجتماعية- الجامعة اللبنانية ورقة بحثية إلكترونية.
6. محمد مراد: " التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية)"، باحث وأستاذ جامعي، ندوة بتاريخ 11\6\2011.
7. موسى جواد الموسوي، وآخرون: "الإعلام الجديد، تطور الآداء والوسيلة والوظيفة"، جامعة بغداد،سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، كتاب الأول، طبعة الإلكترونية الأولى، 2011.
8. الموسوعة الحرة، ويكيبيديا الإلكترونية،http://ar.wikipedia.org/wiki.
9. مؤيد سعيد السالم، " تنظيم المنظمات" – دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام – دار الكتاب الحديث، عمان –الأردن – د. ط. ، 2002 .
10. مؤتمر الشراكة لتطبيق حقوق المعوقين ، برعاية الرئيس الجمهورية أميل لحود ، عُقد بتاريخ 25-27 تشرين الأول 1999، تنظيم اتحاد المقعدين اللبنانيين وإتحاد جمعيات المكفوفيين في لبنان. www.lphu.com/AR/down/reportunion.doc
11. نمر فريحة، " في كلمته بعنوان "مشروع الكتاب المدرسي الوطني" مقدمة كتاب الاجتماع السنة الثانية فرع الأدبي، رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء ، الدكوانة في 2 حزيران 1999.